الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.740 (B)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
25 September 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٧٤٠ (غرفة الاجتماع باء)
المعقودة في المقر في نيويورك، يوم الثلاثاء، ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة مانالو

وفيما بعد السيدة بيلميهوب - زرداني

وفيما بعد: السيدة مانالو (الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقريرا جمهورية الكونغو الديمقراطية المرحليان الرابع والخامس الموحدان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

06-45923 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقرير١ جمهورية الكونغو الديمقراطية المرحليان الرابع والخامس الموحدان (تابع) (CEDAW/C/COD/4-5 و CEDAW/C/COD/Q/Add.1).

١ - بدعوة من الرئيسة اتخذ وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية أماكنه إلى مائدة اللجنة.

المواد ٧ إلى ٩

٢ - **السيدة باتين:** بعد أن لاحظت أن المواد ١٢ و ١٣ و ١٤ من دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية متفقة مع المادة ٧ من الاتفاقية، لفتت الانتباه إلى التفاوت بين الوضعين القانوني والواقعي وإلى الافتقار إلى الالتزام السياسي لزيادة مستوى مشاركة المرأة في حالات صنع القرار الوارد وصفها في الفرع ٤ (أ) المتعلق بالمرأة والحياة السياسية من التقرير المرحلي (CEDAW/C/COD/4-5). وقد جرى في التقرير تحديد عدة عقبات تحول دون هذه المشاركة. ورغم أن هذه العوامل قد تشكل عقبات، قالت إنها قلقة لكون وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يتصد للعوائق الرئيسية التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة مثل الأنماط التقليدية لعمل الأحزاب السياسية والهيئات الحكومية. وقالت إنها ترحب بسماع وجهات نظر الوفد عن هذه الأنماط، وكذلك عن المواقف والممارسات التمييزية التي تثني المرأة عن نشدان المركز السياسي، والتكاليف العالية لمحاولة الحصول على المركز العام والحفاظ عليه، والمسؤوليات بالنسبة للأسرة والعناية بالأطفال المرتبطة بعلاقات عدم التساوي بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.

٣ - وأضافت أن المساواة في صنع القرار السياسي يترتب عليها أكثر من مجرد الدعوة إلى العدالة والديمقراطية؛ فمن الشروط اللازمة أيضا أن توضع مصالح المرأة في الاعتبار. والمرأة في السياسة تستطيع إعادة تحديد الأولويات السياسية وإدراج بنود جديدة في جدول الأعمال الوطني تتصدى لما يشغل المرأة من أمور العلاقة بين الجنسين والقيم والخبرات.

٤ - وقالت إنه لا ترد أية تدابير محددة في التقرير أو في البيان الاستهلالي لتحسين مشاركة المرأة. ورغم أن المكانة القيادية للمرأة هي من بين ١٠ من مجالات التركيز في البرنامج الوطني لتقدم المرأة الكونغولية، فليس من الواضح أي التدابير قُصد منها تحقيق الأهداف المدرجة في ذلك البرنامج، بما فيها تمكين المرأة من شغل ٣٠ في المائة من مراكز صنع القرار على شتى المستويات.

٥ - وقالت إنها تود أن تعرف ما إذا كان سيجري استعراض لأثر النظام الانتخابي على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة وما إذا كان من المزمع إصلاح النظام الانتخابي. وأضافت أن من المفيد سماع ما إذا كانت قد أُجريت أية دراسات عن هياكل الأحزاب وإجراءاتها بغية إزالة جميع الحواجز التي تميّز مباشرة أو بصورة غير مباشرة ضد مشاركة المرأة. ومن الضروري توفير مزيد من المعلومات عن التدابير المحددة لبناء القيادة وزيادة قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرار، ذلك أن التقرير قد ذكر أن المرأة تخشى أن تزج بنفسها في السياسة. وقالت إنها ترحب بتلقي معلومات عن أي تدريب على القيادة واحترام الذات يقدم للمرأة. وأخيرا، قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كان من المتوقع اتخاذ أية تدابير خاصة مؤقتة.

٦ - **السيدة بيلميهوب - زرداني**: قالت إن وجود وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، المشكّل حصرا من النساء، هو بحد ذاته استجابة صادقة لأعمال اللجنة. والآن، وقد وضعت الحرب أوزارها، أصبح دستور ١٨ شباط/فبراير حقيقة ملموسة، وأعيد توحيد البلد، وأصبح للمرأة الحق في أن تطالب بجميع حقوقها. وقالت إن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صدّقت تقريبا على جميع صكوك حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرهما. وقد حققت تقدما كبيرا، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية.

٧ - وقالت إنها تود أن تعرف عدد النساء ونسبة النساء إلى الرجال المرشحات لخوض الانتخابات البرلمانية. وقالت إن من غير الواضح ما إذا كانت النساء المرشحات في الانتخابات يأتين من منظمات غير حكومية أو إذا كنّ مرشحات أحزاب سياسية. ومن المفيد معرفة ما إذا كان الحزب صاحب السلطة قد رشح مرشحات من النساء بأعداد كبيرة. وإذا لم تكن أرقام نتائج الانتخابات متاحة بعد، قالت إنها تكون ممتنة لتلقي هذه المعلومات في تاريخ لاحق.

٨ - ولفتت الانتباه إلى الجدول الوارد في التقرير عن تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار ضمن المؤسسات التقليدية المنشأة عقب الحوار الكونغولي الداخلي. وقالت إن من المفاجئ، بالنظر إلى التقدم الكبير المحرز في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية أثناء فترة النزاع، أن تمثيل المرأة المنتخبة قد أصيب بانتكاسة، وإن من الضروري تقديم مزيد من التعليل لانخفاض عدد النساء في المناصب السياسية العليا. وإذا كان بإمكان جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة تمثيل المرأة أثناء حقبة صعبة، فلا بد أن تتمكن من أن تفعل ذلك في أوقات السلم. ولذا اقترحت أن يوافي الوفد حكومته بنتائج المناقشات التي تجريها اللجنة والتي تؤكد جميع حقوق المرأة.

٩ - وأشارت إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت قد صدّقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظ. وأضافت أنه يجب تغيير قوانين الانتخابات التمييزية والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية وذلك بإعطاء إعانات مالية للأحزاب التي تشجع المرأة على خوض الانتخابات ومعاقبة تلك التي لا تفعل ذلك، مما يرغّب الأحزاب في شمول المرأة في جميع قوائمها. ويجب الحرص على التمييز بين مفاهيم التكافؤ والعدالة والمساواة دون تمييز على نحو ما نصت عليه المادة ١ من الاتفاقية، وذلك يجب أن يكون نقطة البدء لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة الكونغولية.

١٠ - وأخيرا، رحبت بالتعديلات التي أجريت في التشريع المتعلق بالجنسية، الذي يمكّن نساء البلد من نقل الجنسية عن طريق البنوّة على غرار ما هو متاح للرجال. بيد أنها شجعت الوفد على العمل على تعديل ذلك القانون لكفالة أن تتمتع المرأة بالتساوي مع الرجل في حق اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو تغييرها ولكي لا تغيّر تلقائيا جنسية المرأة بزواجها من أجنبي أو بتغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، وفقا للمادة ٩ من الاتفاقية.

١١ - **السيدة غامر**: قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت الحكومة الكونغولية تبذل أية جهود لزيادة عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب دبلوماسية. وتساءلت عما إذا كانت قلة عدد النساء العاملات في هذا السلك مردّها النماذج النمطية أو الافتقار إلى التشجيع. وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الشروط وعما إذا كانت هناك امتحانات تنافسية لدخول الخدمة الدبلوماسية. وقالت إن من المفيد أيضا تلقي معلومات أخرى عن مشاركة المرأة في المؤتمرات

والهيئات الدولية، وذلك مهم بصفة خاصة في ضوء الإصلاح الجاري للأمم المتحدة؛ بما في ذلك إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وأضافت أنها ترحب بأن تزيد مشاركة المرأة الكونغولية في آليات الأمم المتحدة هذه، الأمر الذي تكون له فائدة بصفة خاصة في ضوء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخبرتها الطويلة والشاقة فيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام.

١٢ - **السيدة فاسيكا بولا نغاندو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت، فيما يتعلق بالمسألة المطروحة بشأن افتقار حكومتها إلى الإرادة السياسية لزيادة مستوى مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، إن الجو السياسي الحالي مؤات لإقامة المساواة. إلا أنه يجب ألا يغيب عن البال أن على الرجال العاملين في السياسة وزرا ثقافيا كبيرا عليهم أن يتغلبوا عليه. والتغير يكون بطيئا دائما إن كان يتعلق بالعقليات. ورغم أن الالتزام السياسي موجود، فإن ثمة حاجة إلى الوقت كي يعتاد الرجال، على جميع المستويات، على العمل مع المرأة وعلى أن تحتل المرأة مناصب رفيعة. وهناك حملات لزيادة الوعي تهدف إلى زيادة الحساسية تجاه قضايا المرأة لدى المسؤولين السياسيين وإفهامهم بضرورة قبول مشاركة المرأة على كافة مستويات صنع القرار والعملية السياسية.

١٣ - وأضافت أن وفدها مغتبط لتشجيع اللجنة ودعمها، وأنها ستبلغ حكومتها بالشواغل التي تم التعبير عنها بشأن المادة ٩.

١٤ - وقالت إن المرأة الكونغولية تحضر فعلا المحافل الدولية، ولا سيما المحافل التي تعني المرأة، وذلك بأعداد كبيرة، ولكنها غير ممثلة تمثيلا كبيرا في المحافل العلمية والثقافية والمحافل الأخرى. ومع ذلك، قالت إن وفدها سيزيد من اهتمامه بالمسألة، سيما وأن المرأة مشتركة في جميع الميادين، بما فيها الميدان الاجتماعي وميدان العلوم الطبيعية، وهي موجودة في كل مهنة. ولذا ليس ثمة من سبب يمنعها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في المحافل الدولية.

١٥ - وفيما يتعلق بالمرأة في السلك الدبلوماسي، قالت إن عدد النساء الممثلات فيه قليل، وإن لم تكن لديها أرقام دقيقة. ومع ذلك، قالت إن زيادة عدد النساء الكونغوليات السفيرات ورئيسات البعثات الدبلوماسية هي خطوة إلى الأمام. وحتى وقت قريب كانت الدبلوماسية للرجال حصرا. وعُلّمت المرأة بألا تتحدث علانية وأن تخفض صوتها في الأماكن التي يجتمع فيها الرجال. وحقيقة أن هناك نساء في البرلمان يجرؤن على الكلام جهارا هي إنجاز بحد ذاتها.

١٦ - تولت الرئاسة السيدة بيلميهوب - زرداني، نائبة الرئيسة.

١٧ - **السيدة كاموانيا بيايي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن حقيقة أن مبدأ المساواة قد تضمنه الدستور هي بحد ذاتها خطوة هائلة إلى الأمام. فهي تتيح للمرأة أساسا تستند إليه في الدفاع عن حقوقها أثناء المفاوضات على كافة المستويات ويؤمل أن تتحسن الأحوال مع مرور الوقت.

١٨ - وقالت إن اللجنة كانت قد سألت عن التحيز والإجحاف وعن سبب عدم إشارة الوفد إلى الهياكل الحكومية بوصفها عائقا أمام المزيد من التقدم. وأضافت أن ثمة قانونا بشأن الأحزاب السياسية يشجعها على عدم التمييز ضد المرأة. إلا أن المشكلة تنبع من عملية التعلُّم التي يتعين على المرأة الكونغولية أن تجتازها، لأنها، لسنين كثيرة خلت، تعوّدت على نظام الحزب الواحد. أما الآن فهناك نظام الأحزاب المتعددة، وأخذت المرأة تمارس النشاط في الأحزاب السياسية. وأثناء فترة ما قبل الانتخابات الأخيرة، قدمت

اللجنة الانتخابية المستقلة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات برامج تدريبية لإقناع المرأة بالترشح.

١٩ - وقالت إنه يجب التنويه بجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ فقد ساعد في تدريب المرأة على كافة المستويات وجعل من الممكن للمرأة أن ترشح نفسها. وأضافت أنها نفسها كانت مرشحة في الانتخابات الأخيرة، وقد رشحها حزبها، وهي في انتظار معرفة ما إذا كانت قد فازت. والعملية لم تكن سهلة، لأنه كان يتعين عليها إقناع زعماء الحزب الحاجة إلى إشراك المرأة؛ إلا أنه في النهاية كانت هناك ١ ٠٠٠ امرأة من بين ما يقرب من ٩ ٠٠٠ مرشح لشغل ٥٠٠ مقعد.

٢٠ - ومع ذلك، قالت إن المرأة في بلدها لا تزال تتعلم؛ وهي في حاجة إلى الوقت، وإن بلدها عند تقديمه التقرير التالي سيكون بإمكانه الإبلاغ عن نتائج العملية.

٢١ - **السيدة فاسيكا بولا ننغاندو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن من المهم تأكيد أنه كان من بين ٣٣ مرشحا رئاسيا، أربع مرشحات من النساء، وكانت عدة نساء من بين مؤسسي الأحزاب السياسية. ورغم أن الأعداد محدودة، فإن ذلك هو بمثابة خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة للمرأة في بلدها.

٢٢ - **السيدة كاموانيا بيايي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إنه يجري تشجيع المرأة على تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إلى عضويتها. وتُبذل الجهود أيضا لرفع مستوى الوعي بمفاهيم المساواة والتكافؤ لكفالة أن يفهمها كل من الرجل والمرأة.

٢٣ - وفيما يتعلق بوجود المرأة في الخدمة الدبلوماسية، قالت إن الدبلوماسية مهنة يحكمها قانون. وإذا كان عدد النساء في ذلك الميدان قليلا، فإنما يعود ذلك إلى أن المرأة لا تزال تمر بعملية تعلّم ومخالفة اجتماعية، لأن المرأة في السابق كانت تُعلَّم بأن الخدمة الدبلوماسية هي للرجال فقط. بيد أن الحكومة تبذل الآن الجهود للنظر في ترقية المرأة، كلما فتحت وظيفة للترقية. ومن الضروري تشجيع المزيد من النساء على الالتحاق بوزارة الخارجية وشمول المرأة في جميع اللجان والبعثات.

٢٤ - وقالت إن من الواجب أيضا إيلاء الاهتمام لكفالة أن تكون المرأة ممثلة في اللجان التي تتخذ القرارات بشأن المسائل التي تعنيها. فعلى سبيل المثال، اتخذت، وقت الانتخابات، قرارات خاصة لتيسير مشاركة المرأة الحامل في عملية التصويت.

٢٥ - وقالت إن جهود أخرى ستبذل لكفالة مشاركة المزيد من النساء في الحياة العامة ولكي يصبح مفهوم المساواة الذي يتضمنه الدستور حقيقة واقعة.

الجزء الثالث، المواد ١٠ إلى ١٤

٢٦ - **السيدة بوبيسكو**: قالت إن التعليم هو أهم عامل لتقدم المرأة وتعليمها عن حقوقها ومساعدتها على القضاء على النماذج النمطية. وأضافت أن ٥٠ في المائة من النساء الراشدات هن، حسب التقرير، أمّيات؛ وهناك أيضا مسألة التخلي عن المدرسة وقلة الحضور، وخاصة في حالة البنات. ومن الواضح أن الحروب المتعاقبة كان لها أثرها الضار على نظام التعليم، وبصفة خاصة على الهياكل الأساسية ونقص المعلمين. إلا أن ثمة مادتين هامتين في الدستور الجديد تتعلقان بالتعليم؛ المادة ٤٣ التي تنص على أن يكون التعليم مجانيا وإجباريا، والمادة ٤٤ التي تنص على الحاجة إلى محو الأمية.

٢٧ - لذلك سألت عن التدابير المحددة التي يجري اتخاذها لإيجاد الأموال اللازمة لتطبيق تينك المادتين وعن التدابير التي ستتخذ لمحو الأمية وتحسين التعليم. ونظرا لأن التعليم عامل هام في القضاء على مواضع الإجحاف، سألت أيضا عما إذا كانت الكتب المدرسية والأدلة اليدوية موضوعة على نحو

يثير الوعي بمشكلة النماذج النمطية التمييزية ضد المرأة، وبصفة خاصة بين المعلمين.

٢٨ - وأضافت أن التقرير قد بيّن أهمية كثير من المشاكل في مجال الصحة، ولا سيما المعدلات العالية الحالية للإصابات بالأمراض والوفيات.

٢٩ - وقالت إن ١٠ في المائة فقط من النساء، حسب التقرير، يعرفن كيف ينقل فيروس نقص المناعة/الإيدز؛ ولذا فهي تود أن تعرف كم عدد النساء المصابات، وكم منهن قد جرى علاجه، وما هي التدابير التي تتخذ في هذا الصدد.

٣٠ - وقالت إن عددا قليلا من النساء يستعملن وسائل منع الحمل، وسألت عن التدابير التي يجري اتخاذها للتشجيع على استعمال وسائل منع الحمل التي يمكن أن تساعد على تجنب الأمراض المنقولة جنسيا وحالات الحمل غير المرغوب فيها، وهاتان مشكلتان واسعتا الانتشار، حسبما يقول التقرير. ومن المفيد أيضا معرفة الحالة فيما يتعلق بالتعليم الجنسي في المدارس.

٣١ - **السيد فلينترمان:** سأل عما إذا كانت الحكومة في صدد وضع سياسات لزيادة عدد البنات في مرحلتي التعليم الثانوية والثالثة، أو هي تنظر في أية إجراءات خاصة مؤقتة وفقا للمادة ٤ من الاتفاقية.

٣٢ - وقال إنه يرغب أيضا في معرفة ما إذا كانت الحكومة تتوقع وضع أي نوع من البرامج لكفالة الحضور في المدارس على نطاق البلد، وخاصة في المناطق الريفية، وما هي أهلية حكومات المقاطعات في مجال التعليم.

٣٣ - **السيدة باتين:** قالت إن حالات العمل بالنسبة للمرأة محفوفة بالمخاطر الكبيرة؛ فتمثيلها في آليات صنع القرار ضعيف جدا، وهناك تمييز في التعليم والتدريب وفي المكافآت والترقيات وأمن الوظيفة والضمان الاجتماعي، وهناك تحرش جنسي. ويبدو أن ثمة عددا من الثغرات في قانون العمل الجديد، بما فيها عدم وجود حكم يحدد ويمنع صراحة أشكال التمييز المباشر وغير المباشر. وقالت إنه يهمها أن تعرف إذا كن قد بُلّغ عن أية حالات وماذا كانت قرارات المحاكم؛ وأيضا كيف يوفّر القانون الجديد الحماية من التمييز في الحصول على الوظيفة، وما هو دور مفتشي العمل.

٣٤ - وفيما يتعلق بالفرق في الأجور الذي تتأثر به المرأة، قالت إن ثمة حاجة إلى رأب الثغرة في المادة ٨٦ من قانون العمل، ذلك أن تحديد الأجرة فيها لا يتصل إلا بتساوي شروط العمل، ولا تتضمن مبدأ ''تساوي قيمة العمل''.

٣٥ - وفي القانون الجديد، أضيفت أحكام لإلغاء حق الزوج في معارضة توظيف زوجته؛ ومع ذلك فإن المادتين ٤٤٨ و ٤٩٧ من قانون الأسرة تنصّان على أنه يتعين على المرأة الحصول على إذن من زوجها للعمل مقابل مرتب، وفيما يتعلق باتخاذ حياة وظيفية في الخدمة العامة. وقالت إنها تود أن تعرف إذا كانت هذه الأحكام لا تزال سارية وأن تعرف وجهات نظر الوفد حيال هذه المسألة.

٣٦ - وأخيرا، قالت إنها ترغب في أن تعرف كيف يُكفل امتثال قانون العمل في القطاع الخاص وما هي الجهود المبذولة لمساعدة المرأة الموظفة ذاتيا في القطاع غير الرسمي.

٣٧ - **السيدة مانالو** (الرئيسة): عادت إلى تولي الرئاسة.

٣٨ - **السيدة أروكا دومينغيز:** لاحظت أن البيانات التي قدمها البلد وسائر البيانات المتاحة علنا تظهر أن صحة المرأة إما في تدهور أو، ببساطة، غير متحسنة. وفي حين أن من الصعب لبلد خارج من حرب أن يكفل الخدمات الصحية لسكانه، فإن المادة ١٢ من الاتفاقية تشير إلى التزام الدولة بكفالة صحة المرأة. وتساءلت عما إذا كانت هناك بيانات تظهر مدى تغطية الخدمات الصحية وما إذا كانت هناك برامج للتعليم الصحي يمكن أن تساعد في الوقاية. وأضافت أنها ترحب بتلقي معلومات عن وفيات الأمهات وعن

الإيدز، وكذلك معلومات عن البرامج المخصصة لمساعدة النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب أو التشويه أثناء النزاعات المسلحة.

٣٩ - **السيدة ديريام**: سألت عما إذا كانت لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية سياسة تنمية ريفية متكاملة للمرأة تجمع بين عناصر مثل التعليم والصحة وتحسين أحوال المعيشة وأسباب العيش في إطار إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع للهياكل الأساسية. وقالت إن هناك برامج ريفية تمولها اليونيسيف ولكن ليس من الواضح ما إذا كان قد جرى تقييمها وما هو عدد النساء اللاتي استفدن منها.

٤٠ - ورغم وجود مستوى معقول من الرعاية في فترة ما قبل الولادة، فإن الوفيات في النفاس لا يزال مرتفعا، وطلبت معلومات عن الأسباب الأساسية والمباشرة لذلك وقالت إن من المفيد معرفة مستوى إمكانية حصول المرأة الحامل على خدمات التوليد الطارئة. وتساءلت عما إذا كان قانون العقوبات لا يزال يمنع توزيع وسائل منع الحمل على صغار السن ويمنع التعليم الجنسي بالنسبة إليهم. وأخيرا، قالت إنها تود أن تعرف كيف تجري معالجة الفقر، وما هي أسباب التأخر في وضع مشروع أوراق استراتيجية تقليل الفقر المذكورة في الإجابات، وكيف ستنعكس أحكام الاتفاقية في تلك الأوراق.

٤١ - **السيدة فاسيكا بولا نغاندو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت في ردها على الأسئلة المتعلقة بالقضاء على التمييز بين الجنسين في التعليم، إن الجهود تبذل بصورة متزايدة لإزالة النماذج النمطية الجنسية من الكتب المدرسية، وإن المعلمين في سائر أنحاء البلد يتلقون بانتظام التدريب المتعلق بالجنسين. ورغم أن المدارس مفتوحة أمام البنات كما هي مفتوحة أمام الأولاد، فإن البنات لا يذهبن إلى المدرسة إلا إذا وجدن التشجيع من والديهن. وأضافت أنه لا ينبغي للفقر أن يظل عاملا من العوامل التي تمنع البنت من الذهاب إلى المدرسة، لأن التعليم المجاني ينص عليه الدستور الآن. وإن عدد النساء اللاتي يسعين إلى تعليم القراءة والكتابة في تزايد، ذلك أنهن يدركن، جرّاء حملات التوعية، أهمية التعليم في تعزيز دورهن في المجتمع.

٤٢ - وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه السيد فلينترمان بشأن برامج تشجيع البنات على حضور المدارس الثانوية، قالت إنه يبدو أن البنات يتوقفن عن الذهاب إلى المدرسة بصفة رئيسية في المرحلة الابتدائية. أما في المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي، فتكاد أعداد الأولاد والبنات تتساوى وأخذت البنات الآن يخترن ميادين دراسة غير تقليدية بصورة متزايدة.

٤٣ - وقالت إنه يجري، بموجب برنامج موسع يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان رصد تفشي فيروس نقص المناعة/الإيدز بين النساء الحوامل. وتجري العناية بالنساء الحوامل المصابات بالفيروس حتى الولادة. وهناك مراكز للتعليم الجنسي وفيها تتاح إمكانية الكشف عن الإيدز لصغار السن والنساء الراشدات، ومراكز تتولى العناية بالعاملات في البغاء في العاصمة وسائر أنحاء البلد.

٤٤ - وقالت إنه ليس هناك كثير من التمييز في التوظيف. فجميع الأعمال مفتوحة أمام الرجل والمرأة كليهما. إلا أن الحق في إجازة الأمومة غير معترف به. فعندما تضع المرأة، تفقد حقها في الإجازة في تلك السنة. وهناك الآن معركة جارية لكفالة حق المرأة في إجازة الأمومة.

٤٥ - **السيدة كاموانيا بيايي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): ذكرت أنه بموجب قانون العمل الجديد تم القضاء على التمييز. فللرجل والمرأة الفرص نفسها والأجرة نفسها ويتساويان في إمكانية الحصول على العمل. وأُزيل

الشرط الذي تضمنه القانون السابق وهو وجوب حصول المرأة على إذن من زوجها لقبول عمل بأجر.

٤٦ - وأضافت أن التوظيف الذاتي تحكمه مجموعة القوانين نفسها التي تحكم جميع الأعمال في القطاع الخاص. وقالت إن وزارة العمل تبذل الجهود لشمول قطاع الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي كي يكون الأشخاص العاملون في القطاع غير الرسمي خاضعين لقوانين العمل نفسها. ونظرا لأن التوظيف الذاتي يحكمه قانون العمل، فإن الحماية نفسها متاحة للرجل والمرأة.

٤٧ - وقالت إن ثمة نقصا في البيانات عن مدى تغطية الخدمات الصحية، إلا أن من المعتقد أن التغطية هي ٤٠ في المائة تقريبا. وأضافت أنه يجري بذل الجهود لتحسين الحالة عن طريق برامج لمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة/الإيدز، وكذلك برنامج صحي خاص بالإنجاب. ومعظم هذه البرامج تديرها المرأة، مع التركيز على مشاكلها واحتياجاتها. ويعار الاهتمام أيضا إلى الوقاية، ويتضمن كل برنامج عنصرا متعلقا بزيادة الوعي. وقالت إن كثيرا من المنظمات غير الحكومية تعمل مع وزارة الصحة، التي طلبت إلى المنظمات غير الحكومية أن تتولى حملات التوعية من أجل الفحص الطوعي واستعمال موانع الحمل. وإن هذه البرامج أصبحت ثابتة.

٤٨ - **السيدة كاموانيا بايي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن هناك مبادرة مشتركة، تشترك فيها الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، لمكافحة العنف ضد النساء والبنات. وعندما يتم التعرف على حالات العنف ضد النساء والبنات، تُفحص المجني عليهن فورا وتُقدم لهن العناية الصحية. وتركز المبادرة على الجوانب الصحية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد المرأة. وقالت إنه يجري التصدي لنتائج العنف، وتُبذل الجهود لإعادة إدماج المجني عليهن لأن ضحايا العنف كثيرا ما ينبذهن المجتمع.

٤٩ - وفيما يتعلق بموضوع برامج التنمية المتكاملة في المناطق الريفية، قالت إن الورقة الخاصة باستراتيجية تقليل الفقر الصادرة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية تغطي جميع جوانب الإعمار في المناطق الحضرية والريفية. وقد أُجريت المشاورات في جميع المقاطعات، ويجري الآن وضع الصيغة النهائية للوثيقة. ويتم تنفيذ البرامج بمساعدة الشركاء الثنائيين والمتعددين ووكالات الأمم المتحدة. وقد أُنشئت آليات التقييم لرصد تلك البرامج. ويجري استعراض شهري وتقييم سنوي متعمق مع الشركاء. وتضطلع وزارة الصحة أيضا بتقييم لكل برنامج. وقالت إن الإعمار مهمة صعبة إلا أن الجهود تُبذل في جميع القطاعات. وهناك برنامج حكومي لإصلاح الهياكل الأساسية ويجري إصلاح عدة هياكل ومؤسسات.

٥٠ - وقالت إن ارتفاع الوفيات في النفاس يُعزى إلى نتائج الحرب لأن عدة مراكز صحية قد دمرت. وأثناء النزاع كانت المرأة التي يحين موعدها للوضع مجبرة على أن تقطع مسافات طويلة، وفي بعض الأحيان لم يكن بالإمكان أن تدخل مناطق معينة بسبب انعدام الأمن. وقالت إن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحاول تحسين حالة الأمن كي يصبح بالإمكان إصلاح المراكز الصحية.

٥١ - وأضافت أن نسبة النساء اللاتي تتاح لهن إمكانية الحصول على خدمات الولادة ليست مرتفعة جدا، وأن الجهود تُبذل لإصلاح الحالة وذلك بتنفيذ عدة برامج لتزويد المرأة بخدمات طبية أفضل. وقد أُنشئ البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز لتوزيع موانع الحمل وترويج استعمالها، رغم حقيقة أن قانون العقوبات لا يسمح

باستعمالها. والعمل مستمر في التوفيق بين قانون العقوبات والبرنامج.

٥٢ - **السيدة فاسيكا بولا نغاندو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن التدابير الرامية إلى مساعدة المرأة الريفية قد أعاقها النزاع لأنه تم التخلي تقريبا عن جميع البرامج في المناطق الريفية. وأعربت عن أمل وفدها في أن تعمل البرامج التي بدأتها الحكومة في عام ٢٠٠٦ بمساعدة الشركاء والوزارات ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي على تحسين أحوال المرأة الريفية.

المادتان ١٥ و ١٦

٥٣ - **السيدة بيلميهوب - زرداني**: قالت إن ثمة حاجة إلى مزيد من التوضيح فيما يتعلق بالفقرة ٢٤ من الردود المقدمة من الوفد، والتي تشير إلى ''توحيد قانون الأسرة''، الذي يسمح بأن تتزوج البنت في الخامسة عشرة من العمر. ومن غير الواضح ما إذا كان القانون قد عدّل فعلا لرفع السن إلى ١٨ سنة. ويجب أن تحدد التقارير في المستقبل بوضوح أي القوانين تم اعتمادها وأيها يجري وضع مشروعه أو تعديله ويجب أن تعطي مزيدا من المعلومات عن قانون الأسرة والحالة الشخصية للمرأة، مع التركيز على مسائل مثل التبني والوراثة. وبالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية، من المهم أن يُذكر أنه يحق لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب أحكام منهاج عمل بيجين، أن تتلقى ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني للبلدان المتقدمة النمو من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية لأنها في المرتبة ١٦٧ من حيث الإيرادات.

٥٤ - **السيدة فاسيكا بولا نغاندو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أشارت إلى أنه يجري وضع مشروع القانون المعني بحماية الطفل وفقا لأحكام اتفاقية حقوق الطفل. وإن سن الزواج سيكون ١٨ لكل من البنات والأولاد وستفرض الجزاءات على المخالفين. وسيُعتمد القانون حالما ينعقد البرلمان عقب الانتخابات الأخيرة.

٥٥ - **السيدة شين**: لفتت الانتباه إلى الصفحة ١٠ من الردود على قائمة المواضيع والمسائل. وقالت إن بعض الإحصائيات المتعلقة بمراكز العلاج الأولي في مدينة كينشاسا وكاساي أورينتال غير صحيحة ولا يجب إعطاء تلك الأرقام إلى اللجان أو الوكالات الدولية الأخرى. غير أن ما هو مهم في الإحصائيات هو أنها تُظهر أن البنات ينجحن في المدرسة بمجرد أن تتاح لهن الفرصة للحضور. وينبغي بذل كل جهد لتعزيز إمكانية حصول البنت على التعليم في تلك المدارس.

٥٦ - **السيدة فاسيكا بولا نغاندو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قالت إن وفدها سيحيط علما بتوصيات اللجنة وسيبذل الجهد لكفالة دقة الإحصائيات في التقارير التي سيقدمها في المستقبل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.